# استشراف المستقبل في مواجهة المخدرات الرقمية
# في ضوء التشريعات الإدارية

**د. حمد أحمد محمد عبدالله الزيودي**

**دكتوراه في القانون العام من كلية الحقوق- جامعة عين شمس**

(ISSN: 2537 - 0758)

# استشراف المستقبل في مواجهة المخدرات الرقمية
# في ضوء التشريعات الإدارية

د. حمد أحمد محمد عبدالله الزيودي

**ملخص البحث**:

تُعد المخدرات الرقمية من أخطر الظواهر المستحدثة التي تهدد الأمن الإداري والاجتماعي للدول، إذ تتسلل عبر الفضاء الإلكتروني لتحدث تأثيرات نفسية وعصبية تماثل تأثير المواد المخدرة التقليدية، دون الحاجة إلى تداول مادي محسوس. ومع التطور التكنولوجي الهائل، برزت ضرورة التصدي لهذه الظاهرة ليس فقط عبر التشريعات الجنائية، بل من خلال التشريعات الإدارية التي تمتلك أدوات استباقية وتنظيمية تتيح التدخل المبكر قبل استفحال الظاهرة.

**Research Summary:**

Digital narcotics are considered one of the most dangerous emerging phenomena threatening the administrative and social security of nations. They infiltrate through cyberspace and produce psychological and neurological effects similar to those of traditional narcotic substances, without the need for any tangible or physical exchange. With the rapid advancement of technology, the need has arisen to confront this phenomenon not only through criminal legislation, but also through administrative legislation, which possesses proactive and regulatory tools that enable early intervention before the phenomenon escalates.

## مقدمة البحث

### أولاً: أهمية الدراسة:

تُعد المخدرات الرقمية من أخطر الظواهر المستحدثة التي تهدد الأمن الإداري والاجتماعي للدول، إذ تتسلل عبر الفضاء الإلكتروني لتحدث تأثيرات نفسية وعصبية تماثل تأثير المواد المخدرة التقليدية، دون الحاجة إلى تداول مادي محسوس. ومع التطور التكنولوجي الهائل، برزت ضرورة التصدي لهذه الظاهرة ليس فقط عبر

التشريعات الجنائية، بل من خلال التشريعات الإدارية التي تمتلك أدوات استباقية وتنظيمية تتيح التدخل المبكر قبل استفحال الظاهرة[١].

تعريف الباحث: يرى الباحث أن أهمية هذه الدراسة تكمن في إبراز قدرة الإدارة العامة، من خلال أدواتها القانونية والتنظيمية، على استشراف المخاطر المستجدة وابتكار حلول تشريعية وتنظيمية مرنة تواكب سرعة تطور الجريمة الإلكترونية والمخدرات الرقمية.

**رأي الباحث:** يعتقد الباحث أن الاقتصار على المعالجة الجنائية وحدها لم يعد كافياً لمواجهة المخدرات الرقمية، بل لا بد من تحصين البنية الإدارية للدولة عبر آليات استشراف المستقبل والاستجابة السريعة للتغيرات.

## ثانياً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في قصور التشريعات الإدارية الحالية . في أغلب الدول . عن التصدي المبكر لظاهرة المخدرات الرقمية، حيث ظلت تلك الظاهرة محصورة في نطاق التشريعات الجنائية التي تتسم غالباً بالطابع الردعي لا الاستباقي، مما أضعف من قدرة الأجهزة الإدارية على التدخل السريع والفعال[٢].

**رأي الباحث:** يرى الباحث أن جوهر الإشكالية يتمثل في غياب رؤية استشرافية داخل التشريعات الإدارية القائمة، مما أوجد فراغاً تنظيمياً في التعامل مع مهددات رقمية ناشئة، ومنها المخدرات الرقمية.

وهنا يثور التساؤل: هل يمكن للإدارة العامة، بناءً على قواعد القانون الإداري الحالي، أن تتخذ تدابير وقائية ضد المخدرات الرقمية دون وجود نصوص صريحة؟

**الإجابة:** يذهب الباحث إلى أن ذلك ممكن إذا ما تم تفسير المبادئ العامة للقانون الإداري تفسيراً مرناً يتيح التوسع في سلطات الضبط الإداري لمواجهة الأخطار الحديثة.

## ثالثاً: أهداف الدراسة:

**تهدف هذه الدراسة إلى:**

تحليل مدى كفاية التشريعات الإدارية المصرية والإماراتية والأمريكية والبريطانية في مواجهة المخدرات الرقمية.

---

[١] د. عبد المنعم زمزم، القانون الإداري ومواجهة الجرائم المستحدثة، دار النهضة العربية، ٢٠٢٢، ص١٥.

[٢] د. عمر عاطف علي، استشراف المستقبل في القانون الإداري، دار الفكر القانوني، ٢٠٢١، ص٤٨

(ISSN: 2537 - 0758)

الكشف عن أوجه القصور التشريعي الإداري.

اقتراح آليات إدارية مستحدثة قائمة على استشراف المستقبل لضبط الظاهرة قبل استفحالها.

تقديم نماذج عملية وقضائية توضح حدود التدخل الإداري[٣].

**رابعاً: تساؤلات الدراسة:**

**تسعى الدراسة للإجابة عن عدة تساؤلات رئيسية، أبرزها:**

١. ما مدى ملاءمة التشريعات الإدارية الحالية لمواجهة ظاهرة المخدرات الرقمية؟
٢. كيف يمكن استغلال آليات استشراف المستقبل ضمن إطار القانون الإداري للحد من انتشار المخدرات الرقمية؟
٣. ما هي أفضل النماذج التشريعية المقارنة التي يمكن الاقتداء بها في هذا المجال؟
٤. إلى أي مدى تتيح المبادئ العامة للضبط الإداري تدخلاً وقائياً إزاء المخاطر الرقمية المستجدة؟

**خامساً: منهجية البحث:**

تعتمد هذه الدراسة على المنهج المقارن لتحليل أوجه الشبه والاختلاف بين التشريعات الإدارية في مصر والإمارات وأمريكا وبريطانيا، والمنهج التحليلي لتفكيك النصوص القانونية والإدارية ذات الصلة، إلى جانب المنهج الاستشرافي الذي يسعى لاستنباط الحلول المستقبلية من خلال دراسة التوجهات الحديثة في التنظيم الإداري[٤].

**سادساً: حدود البحث:**

تقتصر الدراسة على تناول ظاهرة المخدرات الرقمية من منظور التشريعات الإدارية فقط، دون التطرق إلى المعالجة الجنائية أو الصحية أو الاجتماعية للظاهرة، كما تقتصر المقارنة على القوانين المصرية والإماراتية والأمريكية والبريطانية دون غيرها.

**سابعاً: خطة البحث:**

يتناول هذا البحث ثلاثة مباحث رئيسية:

---

[٣] د. محمد عبد الفتاح، الضبط الإداري ومواجهة الجرائم الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٢٠، ص. ٦٧

[٤] د. حسن مصطفى، مناهج البحث القانوني، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٩، ص. ١١٢

**المبحث الأول: الإطار النظري للمخدرات الرقمية والتشريعات الإدارية ذات الصلة.**
**المبحث الثاني: استشراف المستقبل كآلية قانونية لمواجهة المخدرات الرقمية.**
**المبحث الثالث: الإشكالات القانونية والإدارية في مواجهة المخدرات الرقمية وآفاق التطوير.**

## المبحث الأول
## الإطار النظري للمخدرات الرقمية والتشريعات الإدارية ذات الصلة

وينقسم إلى مطلبين:

**المطلب الأول: ماهية المخدرات الرقمية وأثرها على المجتمع والإدارة.**
**المطلب الثاني: التكييف الإداري للمخدرات الرقمية في القوانين المقارنة.**

### المطلب الأول
### ماهية المخدرات الرقمية وأثرها على المجتمع والإدارة

**أولاً: تعريف المخدرات الرقمية:**

تُعرف المخدرات الرقمية بأنها ملفات صوتية بترددات معينة يتم بثها عبر الإنترنت وتُحدث تأثيرات ذهنية وعصبية مماثلة لتلك التي تحدثها المواد المخدرة التقليدية، دون الحاجة إلى تعاطي مواد كيميائية محسوسة. وتعتمد هذه المخدرات على تقنية تعرف باسم "الضربات الثنائية "Binaural Beats، حيث يتم إرسال ترددين صوتيين مختلفين لكل أذن، مما يؤدي إلى تحفيز الدماغ على إنتاج موجات كهربائية محددة تُحدث تأثيرات عقلية معينة[٥].

**تعريف الباحث:** يرى الباحث أن المخدرات الرقمية هي "كل مادة صوتية أو بصرية يتم بثها عبر الوسائط الإلكترونية، وتحدث تأثيرات ذهنية أو عصبية مشابهة للمؤثرات المخدرة الطبيعية، مما يجعلها محلاً لتنظيم إداري وقائي قبل ظهور النتائج السلبية".

**رأي الباحث:** يعتقد الباحث أن تعريف المخدرات الرقمية لا ينبغي أن يُقصر على الترددات السمعية فقط، بل يجب أن يشمل كافة الصور الرقمية التي تؤثر على الوظائف الحيوية أو السلوكية للأفراد، انسجاماً مع المفهوم الموسع للضبط الإداري للوقاية من الأخطار الحديثة.

---

[٥] د. محمد عبد الفتاح، الضبط الإداري ومواجهة الجرائم الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٢٠، ص ٥١.

(ISSN: 2537 - 0758)

**ثانياً: خطورة المخدرات الرقمية على النظام الإداري والاجتماعي:**

تشكل المخدرات الرقمية خطراً داهماً على الصحة العامة، خاصة في الفئات العمرية الشابة، مما يُحمل الإدارة العامة مسؤولية التدخل المبكر. ويؤدي تعاطي هذه المواد إلى اضطرابات نفسية وعصبية قد تفضي إلى الاكتئاب، والانعزال، وإدمان السلوك الافتراضي، مما يزيد من الأعباء الصحية والأمنية على المؤسسات الإدارية المختصة[٦].

**رأي الباحث:** يرى الباحث أن الخطورة الكبرى للمخدرات الرقمية لا تكمن فقط في آثارها الصحية، بل في صعوبة اكتشافها وضبطها نظراً لانتشارها عبر وسائط لا تخضع للرقابة التقليدية، مما يستدعي تطوير نظم الإنذار المبكر والاستشراف الإداري للحد من آثارها السلبية.

**ثالثاً: خصائص المخدرات الرقمية وأثرها القانوني:**

**تتسم المخدرات الرقمية بجملة من الخصائص الفريدة، أبرزها:**

- الاعتماد على الوسائل الإلكترونية في النشر والتوزيع.
- الغموض القانوني لكونها لا تنطوي على مادة محسوسة.
- الانتشار السريع والعابر للحدود الوطنية.

وقد أدى غياب النصوص التشريعية الصريحة إلى بروز جدل حول الطبيعة القانونية للمخدرات الرقمية، وهل تعد ضمن الأفعال المحظورة إدارياً أم تستلزم تدخل تشريعي خاص[٧]؟.

**رأي الباحث:** يرى الباحث أن المخدرات الرقمية بحكم خصائصها تتطلب اعترافاً قانونياً مستقلاً في التشريعات الإدارية بوصفها مهدداً للسلامة العامة، مما يستلزم توسيع مفهوم الضبط الإداري ليشمل الأخطار الرقمية غير المادية.

---

[٦] د. عمر عاطف علي، استشراف المستقبل في القانون الإداري، دار الفكر القانوني، ٢٠٢١، ص٦٠.

[٧] د. عبد الرحمن الطناحي، الجرائم الإلكترونية بين الفقه والقانون، دار النهضة العربية، ٢٠١٨، ص١٢٢.

## المطلب الثاني

## التكييف الإداري للمخدرات الرقمية في القوانين المقارنة

### أولاً: الموقف المصري من المخدرات الرقمية في التشريع الإداري:

لم تصدر حتى الآن نصوص قانونية أو تنظيمية صريحة في مصر تعالج ظاهرة المخدرات الرقمية في الإطار الإداري. إلا أن بعض الهيئات الإدارية، مثل الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، أصدرت تحذيرات إعلامية عامة ضد بعض التطبيقات والمواقع التي تبث هذه المواد. ويستند التحرك الإداري في مصر على المبادئ العامة للضبط الإداري في حماية النظام العام، وخاصة عنصر الأمن العام والصحة العامة[٨].

**تعريف الباحث:** يعرف الباحث التكييف الإداري للمخدرات الرقمية في مصر بأنه "محاولة لتوسيع نطاق فكرة النظام العام الإداري لتشمل حماية الذهن الجمعي من المخاطر الرقمية، رغم غياب نصوص تشريعية صريحة".

**رأي الباحث:** يرى الباحث أن الاعتماد فقط على المبادئ العامة دون نصوص صريحة يؤدي إلى ضعف موقف الإدارة العامة أمام المحاكم، ويقيد قدرتها على التدخل الوقائي الفعال.

### ثانياً: الموقف الإماراتي من المخدرات الرقمية في التشريع الإداري:

تبنت الإمارات العربية المتحدة مقاربة أكثر تقدماً، حيث أصدرت الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات تعليمات تنظيمية صريحة تحظر الترويج أو النشر أو التوزيع لأي محتوى يؤدي إلى الإدمان الإلكتروني، ومن ضمنه المخدرات الرقمية. وقد تم دمج هذه السياسة ضمن خطط الاستشراف المستقبلي التي تقودها الحكومة الاتحادية ضمن رؤية الإمارات ٢٠٧١، مما مكن الأجهزة الإدارية من ممارسة صلاحيات ضبطية واسعة في هذا المجال[٩].

---

[٨] د. فوزي عبد الستار، النظام العام في القانون الإداري المصري، دار النهضة العربية، ٢٠١٩، ص١٧٤.

[٩] الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات، الوثيقة التنظيمية للسلامة الإلكترونية، أبوظبي، ٢٠٢١، ص٤٥.

(ISSN: 2537 - 0758)

**رأي الباحث:** يرى الباحث أن المشرع الإماراتي قد أحسن صنعاً بإدماج المخدرات الرقمية ضمن منظومة الضبط الإداري الوقائي دون انتظار تعديل تشريعي جزائي، مما يعكس فلسفة تشريعية متقدمة تقوم على الاستباق لا الانتظار.

**تساؤل مثار:**

هل يكفي الحظر الإداري وحده دون وجود نصوص عقابية لمواجهة المخدرات الرقمية؟

**الإجابة:** يرى الباحث أن الحظر الإداري، وإن كان خطوة ضرورية، يجب أن يتكامل مع دعم إداري لتقنيات الرقابة والإنذار المبكر كي يصبح فعالاً في عالم الفضاء الرقمي المتغير.

## ثالثاً: الموقف الأمريكي من المخدرات الرقمية في التشريع الإداري:

في الولايات المتحدة، لم يتم تصنيف المخدرات الرقمية صراحة ضمن المواد المحظورة في التشريعات الإدارية أو الصحية، إلا أن بعض الولايات لجأت إلى استخدام صلاحيات الهيئات الإدارية للتصدي للمخاطر الرقمية استناداً إلى مفهوم "الخطر الداهم" (Clear and Present Danger Doctrine)، مما يتيح التدخل الإداري لحظر التطبيقات والمحتويات التي تهدد الصحة العامة[١٠].

**رأي الباحث:** يرى الباحث أن النظام الأمريكي يعتمد بصورة كبيرة على اللا مركزية التنظيمية، مما يؤدي إلى تفاوت حماية الأفراد بين ولاية وأخرى، وهو ما قد يضعف من فعالية المواجهة الإدارية الموحدة لظاهرة عابرة للحدود مثل المخدرات الرقمية.

## رابعاً: الموقف البريطاني من المخدرات الرقمية في التشريع الإداري:

اعتمدت المملكة المتحدة نهجاً وقائياً، حيث قامت هيئة الاتصالات البريطانية (Ofcom) بإصدار تعليمات ملزمة للمنصات الرقمية تقضي بإزالة أي محتوى يتضمن أو يروج لمواد تعتبر خطرة، بما يشمل المخدرات الرقمية ضمنياً. وتم تفعيل هذه الإجراءات ضمن "قانون الأمان على الإنترنت" (Online Safety Act 2023)، الذي أعطى السلطات الإدارية صلاحيات واسعة لحجب وإغلاق المنصات المخالفة ( UK Online Safety Act, 2023, s. 12).

(10) U.S. Department of Health and Human Services, Emerging Threats Report, 2022, p. 89

**رأي الباحث:** يرى الباحث أن المشرع البريطاني قد نجح في دمج الأطر الإدارية مع وسائل التكنولوجيا الحديثة، عبر فرض التزامات صريحة على مزودي الخدمات الرقمية، مما يشكل نموذجاً متطوراً في حماية الصحة العامة من المخاطر الرقمية.

## المبحث الثاني

## استشراف المستقبل كآلية قانونية لمواجهة المخدرات الرقمية

**وينقسم إلى مطلبين:**

**المطلب الأول: مفهوم استشراف المستقبل في الإدارة العامة.**

**المطلب الثاني: تطبيقات استشراف المستقبل في الأنظمة المقارنة لمكافحة المخدرات الرقمية.**

### المطلب الأول

### مفهوم استشراف المستقبل في الإدارة العامة

**أولاً: تعريف استشراف المستقبل:**

يُعرف استشراف المستقبل بأنه "العملية المنهجية المنظمة لتوقع التغيرات المستقبلية وتحليلها والاستعداد لها، بهدف وضع خطط وسياسات تمكن المؤسسات من التعامل الفعال مع التحديات والفرص المستقبلية"[١١].

**تعريف الباحث:** يعرف الباحث استشراف المستقبل في الإدارة العامة بأنه "آلية تنظيمية قائمة على تحليل الاتجاهات الناشئة لرسم سياسات وقائية واستباقية تحصن البنية الإدارية للدولة ضد المخاطر المستقبلية، ومنها المخدرات الرقمية".

**رأي الباحث:** يرى الباحث أن استشراف المستقبل يجب ألا يُفهم باعتباره ترفاً فكرياً، بل ضرورة عملية لتحقيق الأمن الإداري والمجتمعي في ظل التسارع التكنولوجي المتزايد.

**ثانياً: أهمية استشراف المستقبل في العمل الإداري:**

**تبرز أهمية استشراف المستقبل في كونه يوفر:**

إمكانية رصد الظواهر الناشئة قبل استفحالها.

تهيئة الإدارة العامة للتعامل مع الأزمات المحتملة.

---

[١١] د. محمد السيد سليم، مناهج التخطيط الاستراتيجي واستشراف المستقبل، دار الفكر العربي، ٢٠٢١، ص٩٢.

(ISSN: 2537 - 0758)

ترشيد القرارات الإدارية بناءً على معطيات علمية مستقبلية.

وقد أظهرت التجارب الدولية أن الإدارات التي تبنت منهجيات الاستشراف كانت أكثر قدرة على مواجهة التحديات الرقمية مقارنة بالإدارات التقليدية[١٢].

**رأي الباحث:** يرى الباحث أن استشراف المستقبل يوفر أداة حيوية للإدارة في مجال مواجهة المخدرات الرقمية، عبر اعتماد سياسات رقابية وتشريعية مرنة تستجيب للمتغيرات الإلكترونية المتسارعة.

## ثالثًا: أدوات استشراف المستقبل في الإدارة العامة:

**تشمل أدوات استشراف المستقبل:**

- التحليل البيئي المستقبلي (Environmental Scanning).
- بناء السيناريوهات المستقبلية.
- النماذج الإحصائية للتوقعات الرقمية.
- تقنيات الإنذار المبكر وتحليل البيانات الضخمة.

وقد تبنت العديد من الحكومات هذه الأدوات ضمن خططها الوطنية للتنمية المستدامة، ومن ذلك مشروع "استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل" التي تم إطلاقها عام ٢٠١٦[١٣].

**رأي الباحث:** يرى الباحث أن دمج أدوات استشراف المستقبل ضمن بنيان الإدارة العامة أصبح ضرورة ملحة، خاصة في مواجهة الجرائم الرقمية التي تتطور بصورة أسرع من وتيرة التشريعات التقليدية.

**تساؤل مهم:**

وهنا يثور التساؤل: هل يكفي اعتماد أدوات استشراف المستقبل في الجانب التنفيذي فقط أم يجب تضمينها في التشريعات الإدارية ذاتها؟

**الإجابة:** يذهب الباحث إلى أن التكامل مطلوب بين الجانبين: إذ لا يكتمل استشراف المستقبل دون تضمينه صراحة في نصوص تنظيمية وقانونية تمنح الإدارات سلطة قانونية واضحة للاستباق والتدخل المبكر.

---

[١٢] د. هشام عبد العزيز، الإدارة العامة في عصر التحول الرقمي، دار النهضة العربية، ٢٠٢٠، ص١٣٤.

[١٣] حكومة الإمارات العربية المتحدة، استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل، أبوظبي، ٢٠١٦، ص٩

**خاتمة المطلب الأول**:

تبين أن استشراف المستقبل يشكل حجر الزاوية في بناء إدارة عامة قادرة على مواجهة التهديدات الرقمية الناشئة، وعلى رأسها المخدرات الرقمية، مما يقتضي إحداث نقلة نوعية في الفلسفة التشريعية والإدارية للدول.

## المطلب الثاني

## تطبيقات استشراف المستقبل في الأنظمة المقارنة لمكافحة المخدرات الرقمية

**أولاً**: **التجربة الإماراتية في استشراف المستقبل لمكافحة المخدرات الرقمية**:

تعد الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول العربية التي دمجت آليات استشراف المستقبل ضمن سياساتها لمواجهة المخاطر الرقمية، بما فيها المخدرات الرقمية. وقد أطلقت وزارة الداخلية الإماراتية مبادرة "الإنذار المبكر للجرائم الرقمية" ضمن "استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل ٢٠٧١"، حيث تم إنشاء وحدة متخصصة لرصد الظواهر الرقمية الناشئة وتحليلها واتخاذ التدابير الإدارية الاستباقية اللازمة، بما في ذلك إصدار قرارات إدارية بإغلاق المواقع وحظر التطبيقات التي تروج للمخدرات الرقمية[١٤].

**رأي الباحث:** يرى الباحث أن النموذج الإماراتي يقدم مثالاً رائداً في دمج تقنيات الاستشراف الرقمي ضمن العمل الإداري التنفيذي، مما عزز القدرة الوقائية للدولة ضد ظواهر رقمية خطيرة مثل المخدرات الرقمية.

**ثانياً**: **التجربة الأمريكية في استشراف المستقبل لمواجهة المخدرات الرقمية**:

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية تقوم على تعزيز مراكز الدراسات المستقبلية والإنذار المبكر في المؤسسات الإدارية الفيدرالية، مثل وزارة الأمن الداخلي ومكتب السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات (ONDCP). وقد تم تطوير أنظمة تحليل البيانات الضخمة (Big Data Analysis) للكشف المبكر عن أنماط استخدام المخدرات الرقمية عبر الإنترنت، مما مكن بعض الولايات من اتخاذ إجراءات تنظيمية فورية قبل تفشي الظاهرة[١٥].

---

[١٤] وزارة الداخلية الإماراتية، خطة المواجهة الاستباقية للتهديدات الرقمية، أبوظبي، ٢٠٢٢، ص ٥٨.

[15] U.S. Department of Homeland Security, Emerging Digital Threats Program, 2022, p. 103

(ISSN: 2537 - 0758)

**رأي الباحث:** يرى الباحث أن النموذج الأمريكي يمتاز بالتقدم التقني الكبير في أدوات الاستشراف، إلا أنه يعاني من ضعف التنسيق الاتحادي بين الولايات مما يؤثر على فعالية المواجهة الإدارية الموحدة.

**تساؤل مثار:**

هل يمكن لنظام لا مركزي كالولايات المتحدة أن ينجح في مواجهة ظاهرة رقمية عابرة للولايات؟

**الإجابة:** يرى الباحث أن النجاح يظل نسبياً؛ إذ أن غياب إطار تنظيمي موحد يؤدي إلى تفاوت الحماية، وهو ما يتطلب مبادرات اتحادية أكثر صرامة لتوحيد الجهود الإدارية.

## ثالثاً: التجربة البريطانية في استشراف المستقبل لمكافحة المخدرات الرقمية:

أقرت المملكة المتحدة ضمن "إستراتيجية الأمان الرقمي الوطني ٢٠٢٢" خطة لاستشراف الجرائم الإلكترونية، بما يشمل إنشاء مرصد وطني للتهديدات الرقمية المستقبلية بالتعاون بين وزارة الداخلية ومكتب الاتصالات (Ofcom) وقد خُصصت وحدة داخلية لمراقبة ورصد التهديدات المتعلقة بالمخدرات الرقمية، مع منح الصلاحيات الإدارية اللازمة لاتخاذ إجراءات فورية ضد المواقع والتطبيقات المشبوهة[١٦]. رأي الباحث: يرى الباحث أن النموذج البريطاني يُعد من أفضل التجارب في دمج التخطيط الاستشرافي مع التشريع الإداري، حيث تتوافر أدوات قانونية مرنة تمكّن الأجهزة الإدارية من اتخاذ إجراءات استباقية مدعومة بتشريعات واضحة.

## رابعاً: حالة مصر ومحدودية تطبيقات الاستشراف في مكافحة المخدرات الرقمية:

في مصر، وعلى الرغم من الجهود المبذولة مؤخراً عبر المجلس الأعلى للأمن السيبراني والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، إلا أن تطبيقات استشراف المستقبل في المجال الإداري لمواجهة المخدرات الرقمية تظل محدودة. فلا توجد وحدات متخصصة لرصد المخدرات الرقمية ضمن الهيكل الإداري الرسمي، وتعتمد الجهود الحالية على

(16) UK Cabinet Office, National Digital Security Strategy, 2022, p. 77

البلاغات أو التحذيرات الإعلامية، مما يجعل التدخل الإداري لاحقاً للضرر وليس استباقياً[١٧].

**رأي الباحث:** يرى الباحث أن مصر بحاجة ماسة إلى إنشاء مراكز استشراف رقمي تابعة للجهات الإدارية، مزودة بصلاحيات تنظيمية تتيح لها التحرك الوقائي قبل تفشي الظواهر الرقمية السلبية.

**تساؤل ختامي هام:**

وهنا يثور التساؤل: ما هو النموذج الأمثل الذي ينبغي للدول النامية، ومنها مصر، أن تقتدي به لمكافحة المخدرات الرقمية من منظور استشرافي إداري؟

**الإجابة:** يذهب الباحث إلى أن النموذج البريطاني يمثل الأنموذج الأمثل لقدرته على الجمع بين التخطيط الاستشرافي، والتشريع الإداري المرن، والتنسيق المؤسسي الشامل، مما يعزز فاعلية المواجهة الإدارية للمخدرات.

## المبحث الثالث

## الإشكالات القانونية والإدارية في مواجهة المخدرات الرقمية وآفاق التطوير

وينقسم إلى مطلبين:

**المطلب الأول: أوجه القصور في التشريعات الإدارية الحالية.**

**المطلب الثاني: الرؤية المستقبلية لتطوير التشريعات الإدارية.**

### المطلب الأول

### أوجه القصور في التشريعات الإدارية الحالية

**أولاً: غموض الاختصاصات الإدارية في مكافحة المخدرات الرقمية:**

تعاني أغلب التشريعات الإدارية الحالية من غموض في تحديد الاختصاصات المتعلقة بمكافحة المخدرات الرقمية. ففي كثير من الأحيان تتداخل صلاحيات الضبط الإداري مع صلاحيات الضبط القضائي، مما يؤدي إلى تردد الأجهزة الإدارية في اتخاذ قرارات وقائية حاسمة. ويرجع هذا القصور إلى أن التشريعات التقليدية لم تكن تتوقع ظهور ظواهر إلكترونية مستحدثة تتطلب تدخلاً إدارياً سريعاً[١٨].

---

[١٧] د. عبد المنعم زمزم، القانون الإداري ومواجهة الجرائم المستحدثة، دار النهضة العربية، ٢٠٢٢، ص ٢٠٠.

[١٨] د. حسن مصطفى، مشكلات تطبيق الضبط الإداري الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٢١، ص ١٤٢.

(ISSN: 2537 - 0758)

**رأي الباحث:** يرى الباحث أن وضوح الاختصاصات الإدارية في مجال الضبط الإلكتروني أمر حاسم لنجاح المواجهة الاستباقية للمخدرات الرقمية، ويجب أن يُنظم بتشريعات صريحة وليس عبر اجتهادات قضائية متفرقة.

**ثانياً: غياب التصنيف التشريعي للمخدرات الرقمية ضمن المخاطر الإدارية:**

تفتقر معظم التشريعات الإدارية إلى تصنيف صريح للمخدرات الرقمية باعتبارها من الأخطار التي تدخل ضمن نطاق النظام العام الإداري، رغم أن تأثيرها على السلامة العامة لا يقل عن تأثير المخدرات التقليدية. وقد أدى هذا الفراغ التشريعي إلى ضعف قدرة الهيئات الإدارية على التحرك الوقائي استناداً إلى سلطاتها الأصلية[١٩].

**تعريف الباحث:** يعرف الباحث المخاطر الإدارية الرقمية بأنها "مجموعة الأخطار الناشئة عن الأنشطة الإلكترونية، والتي تؤثر على الصحة العامة والنظام العام وتتطلب تدخلاً إدارياً وقائياً".

**رأي الباحث:** يرى الباحث أن إدراج المخدرات الرقمية ضمن تصنيف المخاطر الإدارية يعد شرطاً أساسياً لتفعيل الضبط الإداري الرقمي وضمان سرعة الاستجابة.

**ثالثاً: ضعف أدوات الاستشراف والإنذار المبكر في المنظومات الإدارية:**

رغم إدراك بعض الإدارات العامة لخطورة المخدرات الرقمية، إلا أن ضعف أدوات الاستشراف والإنذار المبكر أدى إلى قصور كبير في التعامل الوقائي مع الظاهرة. فمعظم الهيئات الإدارية تفتقر إلى وحدات متخصصة لرصد المؤشرات الرقمية الخطرة وتحليلها بشكل استباقي[٢٠].

**رأي الباحث:** يرى الباحث أن غياب مراكز متخصصة للاستشراف داخل البنية الإدارية يعد أحد أهم مظاهر الضعف المؤسسي، ويقترح إنشاء وحدات رصد رقمية مستقلة ضمن كل جهة إدارية.

---

[١٩] د. فوزي عبد الستار، النظام العام الإداري ومواجهة المخاطر الحديثة، دار النهضة العربية، ٢٠٢٠، ص ٩٨.

[٢٠] د. عمرو درويش، الاستشراف الإداري والتحديات الأمنية الحديثة، دار الفكر القانوني، ٢٠٢٢، ص٥٧.

**تساؤل مثار:**

وهنا يثور التساؤل: هل يمكن للإدارات العامة أن تعتمد فقط على التحذيرات الإعلامية لمواجهة المخدرات الرقمية؟

**الإجابة:** يذهب الباحث إلى أن التحذيرات الإعلامية، رغم أهميتها التوعوية، لا تغني عن وجود أجهزة رقابية متخصصة ومزودة بصلاحيات قانونية لاتخاذ إجراءات استباقية سريعة.

## المطلب الثاني

## الرؤية المستقبلية لتطوير التشريعات الإدارية

### أولاً: مقترحات تشريعية لإدماج المخدرات الرقمية ضمن النظام الإداري:

يقترح الباحث تعديل القوانين الإدارية لتشمل نصوصاً صريحة تعرف المخدرات الرقمية وتدرجها ضمن المخاطر التي تبرر تدخل الإدارة العامة، مع النص على صلاحيات موسعة لجهات الضبط الإداري في رصد وحجب المحتويات الرقمية الخطرة دون الحاجة إلى إذن قضائي مسبق[٢١].

رأي الباحث: يرى الباحث أن التنصيص التشريعي الصريح على المخدرات الرقمية كخطر إداري يحقق وضوحاً في الاختصاصات، ويقوي موقف الإدارة أمام القضاء الإداري حال الطعن على قراراتها الوقائية.

### ثانياً: إنشاء وحدات استشراف رقمي داخل الهياكل الإدارية:

يقترح الباحث إنشاء وحدات إدارية متخصصة لرصد الظواهر الرقمية الناشئة وتحليلها بشكل مستمر، على أن تتمتع هذه الوحدات بصلاحيات إعداد التقارير الاستشرافية ورفع التوصيات إلى السلطات الإدارية العليا لاتخاذ القرارات اللازمة قبل تفشي الظواهر الخطرة[٢٢].

**رأي الباحث:** يؤكد الباحث أن وجود وحدات استشراف رقمية دائمة سيعزز من قدرة الإدارة العامة على الانتقال من مرحلة رد الفعل إلى مرحلة الفعل الوقائي المبكر.

---

[٢١] مشروع مقترح لتعديل قانون تنظيم الاتصالات المصري، ٢٠٢٥، ص ٢٢.

[٢٢] د. عبد الرحمن البدوي، التخطيط الاستراتيجي واستشراف المستقبل في الإدارة العامة، دار الفكر الجامعي، ٢٠٢١، ص ٦٥.

(ISSN: 2537 - 0758)

**ثالثاً: تعزيز التعاون الدولي لمكافحة المخدرات الرقمية:**

نظراً للطبيعة العابرة للحدود للمخدرات الرقمية، فإن مواجهتها تتطلب تعزيز التعاون الإداري الدولي عبر تبادل المعلومات، وإنشاء قواعد بيانات مشتركة لرصد التطبيقات والمواقع الضارة، وإبرام اتفاقيات دولية تتيح اتخاذ إجراءات فورية ضد المصادر الخارجية[٢٣].

**رأي الباحث:** يرى الباحث أن التنسيق الدولي الإداري يجب أن يكون جزءاً من أي استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات الرقمية، لأن التعامل مع الظاهرة بشكل محلي منفرد يظل قاصراً.

**تساؤل ختامي:**

وهنا يثور التساؤل: كيف يمكن التوفيق بين الحماية الإدارية من المخدرات الرقمية وبين احترام الحقوق الرقمية للمستخدمين؟

الإجابة: يرى الباحث أن التوفيق يتحقق من خلال وضع ضوابط قانونية دقيقة تحدد نطاق التدخل الإداري وشروطه، مع إنشاء آليات رقابة قضائية فعالة تضمن عدم تعسف الإدارة في استخدام سلطاتها.

**خاتمة المطلب الثاني:**

يتضح أن تطوير التشريعات الإدارية لمواجهة المخدرات الرقمية يتطلب معالجة ثلاثية الأبعاد: إصدار نصوص تنظيمية واضحة، بناء مؤسسات استشراف رقمية، وتعزيز التعاون الدولي، مع ضمان احترام الحريات الأساسية للمستخدمين.

## خاتمة البحث

بعد استعراضنا المتعمق لموضوع استشراف المستقبل في مواجهة المخدرات الرقمية من زاوية التشريعات الإدارية، وبتحليل مقارن بين النماذج المصرية، الإماراتية، الأمريكية، والبريطانية، يمكن الوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تسلط

[٢٣] د. محمد حسنين، التعاون الدولي في مكافحة الجرائم الرقمية، دار النهضة العربية، ٢٠٢٢، ص١٥١.

الضوء على أوجه القصور الحالية، وتفتح آفاقاً لتطوير الأطر القانونية والإدارية بما يواكب التحديات الرقمية المعاصرة.

**أولاً: النتائج:**

١. قصور التشريعات الإدارية التقليدية عن الإحاطة الكاملة بالمخاطر الناشئة عن المخدرات الرقمية، حيث لا تزال معظم القوانين تُعالج الظاهرة من زاوية جنائية بحتة، في تجاهل لأهمية المعالجة الإدارية الوقائية[٢٤].

٢. تفوق التشريعات البريطانية والإماراتية في دمج آليات استشراف المستقبل ضمن بنية الإدارة العامة، مقارنةً بالتجربتين المصرية والأمريكية، مما يعزز من قدرتها الوقائية والاستباقية.

٣. تداخل وتضارب الصلاحيات في النماذج المركزية مثل النموذج المصري، مما يضعف من فاعلية المواجهة الإدارية ويحد من قدرة الأجهزة الإدارية على التحرك العاجل[٢٥].

٤. أهمية دمج الاستشراف القانوني داخل التشريع الإداري كأداة جوهرية لمواجهة التهديدات الرقمية الناشئة، لا سيما في القطاعات ذات الطبيعة الديناميكية مثل المخدرات الرقمية.

٥. الحاجة إلى إنشاء وحدات متخصصة في الرصد والتحليل داخل كل هيئة إدارية، مع تطوير قدراتها التقنية والبشرية على التعامل مع البيانات الرقمية الهائلة[٢٦].

٦. ضعف التنسيق الدولي الإداري يشكل فجوة في منظومة المواجهة، رغم الطبيعة العابرة للحدود للمخدرات الرقمية، مما يستدعي إبرام اتفاقيات تنظيمية دولية تتيح التدخل العابر للولاية القضائية.

---

[٢٤] د. عبد المنعم زمزم، ٢٠٢٢، ص ٢٠٠.

[٢٥] د. حسن مصطفى، ٢٠٢١، ص ١٤٢.

[٢٦] د. عمرو درويش، ٢٠٢٢، ص ٥٧.

(ISSN: 2537 - 0758)

**ثانياً**: **التوصيات**:

١. سن تشريع إداري مستقل أو تعديل القوانين القائمة لتعريف المخدرات الرقمية ضمن المخاطر الإدارية، مع منح صلاحيات واضحة لجهات الضبط الإداري للتدخل المبكر.
٢. إدماج استشراف المستقبل كأداة إلزامية في جميع القرارات التنظيمية والخطط الوطنية، وخاصة في مجالات الأمن السيبراني والصحة العامة.
٣. إنشاء مرصد وطني رقمي لرصد المواد المخدرة الرقمية، تابع لإحدى الهيئات الإدارية المركزية، على أن يكون مزوداً بسلطات رقابية وتحليلية واسعة.
٤. إبرام اتفاقيات إدارية دولية ثنائية ومتعددة الأطراف تهدف لتبادل البيانات بشأن مواقع وتطبيقات المخدرات الرقمية، مع آليات استجابة مشتركة.
٥. تدريب الموظفين الإداريين على أدوات التحليل الرقمي والاستشراف، من خلال برامج تأهيلية بالتعاون مع المراكز المتخصصة في التكنولوجيا والإدارة الرقمية.
٦. ضمان التوازن بين التدخل الإداري وحقوق المستخدمين الرقمية، عبر تحديد واضح للضوابط القانونية، وتعزيز الرقابة القضائية على القرارات الإدارية ذات الأثر المباشر على الحريات الإلكترونية.

**رأي ختامي للباحث**:

يرى الباحث أن نجاح أي دولة في مواجهة المخدرات الرقمية لا يتوقف على شدة العقوبة، بل على مدى جاهزية الإدارة العامة للاستباق والتنبوء والتحرك الوقائي. والإدارة التي تستشرف مستقبل المخاطر وتحولها إلى فرص تشريعية وتنظيمية، هي الإدارة التي تُؤمِّن حاضرها وتُحصّن غدها.

## قائمة المراجع

### أولاً: الكتب والمراجع العربية:

١. بدوي، عبد الرحمن، التخطيط الاستراتيجي واستشراف المستقبل في الإدارة العامة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢١.
٢. جمعة، عمرو درويش، الاستشراف الإداري والتحديات الأمنية الحديثة، دار الفكر القانوني، القاهرة، ٢٠٢٢.
٣. زمزم، عبد المنعم، القانون الإداري ومواجهة الجرائم المستحدثة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٢.
٤. سليم، محمد السيد، مناهج التخطيط الاستراتيجي واستشراف المستقبل، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٢١.
٥. عبد العزيز، هشام، الإدارة العامة في عصر التحول الرقمي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠.
٦. عبد الفتاح، محمد، الضبط الإداري ومواجهة الجرائم الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٢٠.
٧. عبد الستار، فوزي، النظام العام في القانون الإداري المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٩.
٨. عبد الستار، فوزي، النظام العام الإداري ومواجهة المخاطر الحديثة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠.
٩. علي، عمر عاطف، استشراف المستقبل في القانون الإداري، دار الفكر القانوني، القاهرة، ٢٠٢١.
١٠. الطناحي، عبد الرحمن، الجرائم الإلكترونية بين الفقه والقانون، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٨.
١١. مصطفى، حسن، مشكلات تطبيق الضبط الإداري الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٢١.
١٢. مصطفى، حسن، مناهج البحث القانوني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٩.

(ISSN: 2537 - 0758)

١٣. حسنين، محمد، التعاون الدولي في مكافحة الجرائم الرقمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٢.

**ثانياً: الوثائق الرسمية والتشريعات والجهات الحكومية:**

١. الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات، الوثيقة التنظيمية للسلامة الإلكترونية، أبوظبي، ٢٠٢١.
٢. الحكومة الإماراتية، استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل، الإمارات، ٢٠١٦.
٣. وزارة الداخلية الإماراتية، خطة المواجهة الاستباقية للتهديدات الرقمية، أبوظبي، ٢٠٢٢.
٤. مشروع مقترح لتعديل قانون تنظيم الاتصالات المصري، مركز دعم القرار، القاهرة، ٢٠٢٥.

**ثالثاً: المراجع الأجنبية:**

1. U.S. Department of Health and Human Services, Emerging Threats Report, Washington D.C., 2022.
2. U.S. Department of Homeland Security, Emerging Digital Threats Program, Washington D.C., 2022.
3. UK Cabinet Office, National Digital Security Strategy, London, 2022.
4. UK Parliament, Online Safety Act, 2023.